كلمة ونص

ميشيل خياط

الكهرباء الإنتاجية حل للأزمة المعيشية

وضعت المجموعة الأولى لتوليد الكهرباء في محطة حلب الحرارية في الخدمة يوم الخميس الماضي وهي بطاقة ٢٠٠ ميغا واط، وتعادل هذه الكمية من الكهرباء ١٠ بالمئة من مجموع ما يجري توليده من كهرباء في سورية والبالغ ٢٠٠٠ ميغا واط، علماً أن تقديرات وزير الكهرباء أننا نحتاج إلى ٦٠٠٠ ميغا واط من الكهرباء لتلبية كامل احتياجاتنا.

لوحظ تحسن حال الكهرباء المنزلية في دمشق، قبل وضع هذه المجموعة في الخدمة، ولربما كان السبب إنجاز أعمال الصيانة في محطة بانياس في نهاية أيلول الماضي، حسب وعد سابق بتوفير ٤٠٠ ميغا من ثلاث مجموعات في حلب وبانياس. أي إن الزيادة عندما تتم ويعلن عنها (ولاسيما أننا اجتزنا ٨ أيام منذ نهاية أيلول)، ستكسب الشبكة العامة ٤٠٠ ميغا أي ٢٠ بالمئة من مجموع الطاقة الكهربائية المولدة الآن.

النسبة جيدة وتشكل خطوة إلى الأمام وتعبر عن نجاح السعي الحثيث إلى امتلاك وضع كهربائي أفضل، جرى التأكيد عليه مراراً بصفته المنقذ من الأسى مع الظلمة، إضافة إلى الطاقة التي ستدير عجلة الإنتاج في مئات ألوف الورش وعشرات مصانع القطاع العام الكبرى ومئات المصانع الخاصة وآلاف الآبار المكرسة لإرواء المزروعات.

الدور الإنتاجي للكهرباء فائق الأهمية، ويصوغ حلاً كبيراً لصعابنا الاقتصادية وللأزمة المعيشية الراهنة، المتمثلة بالغلاء الفاحش، بسبب التضخم المالي وانخفاض قيمة العملة السورية بالمقارنة مع العملات التي نستورد بها أغلب احتياجاتنا أي (الدولار واليورو)، والفارق الكبير بين متوسط الرواتب والأجور والأسعار في الأسواق.

إن سماعنا أن مجمع الأسمدة في حمص متوقف عن إنتاج ثلاثة أصناف من الأسمدة الأساسية للزراعة بسبب عدم توار الكهرباء والغاز، إنما يحرق القلب فعلا، إذ ثمة تشدد في منع وصول الأسمدة إلينا لعلة الحصار، على حين أن الأسمدة خبز الزراعة الراهنة ولاسيما التكثيفية. فمنذ وقت قريب أوضحت وزارة الصناعة أن هذا المجمع يحتاج إلى مليون م٣ غاز يومياً على الأقل وإلى ١٧-٢٠ ميغا واط كهرباء.

وأعتقد أن كميات الكهرباء الجديدة الإضافية ستسمح (بالشفقة) على هذا المصنع الحكومي الداخل في شراكة مع إحدى الشركات الروسية، وتغذيته باحتياجاته من الكهرباء والغاز، إذ يمكن تشغيل المجموعات الكهربائية المشار إليها آنفاً، على الفيول، ما يوفر مليون م٣ من الغاز من أصل ثمانية ملايين متر مكعب من الغاز المتاح لسورية وكان يذهب برمته لتوليد الكهرباء للمنازل وهي المستهلك الأكبر (٤٨ بالمئة) من مجمل إنتاجنا من الكهرباء، على حين أن الصناعة تستهلك (٢٢ بالمئة).

وهذا مجرد مثال علماً أن طن الأسمدة بـ٨٠٠ دولار ونحتاج إلى ٥٠٠ ألف طن سماد في السنة، ومجمع حمص إذا توافرت له شروط الإنتاج يمكنه أن يؤمن الجزء الأكبر من هذه الاحتياجات.

وهذا مجرد مثال وهناك عشرات الأمثلة الأكثر أهمية منها مثلاً مثال معمل الحديد والصلب في حماة، وأرباحه بمئات مليارات الليرات السورية المباشرة وغير المباشرة، فيما لو توافرت له كهرباء أفضل، فهو يحصل حالياً على جزء يسير جداً من احتياجاته ١٥ بالمئة فقط، يربح ٣٠ مليار ل. س ولو اشتغل بكامل طاقته لربح ١٨٠ مليار ل. س (أرقام عام ٢٠٢٠.!!!).

ثم إن التقنين الكهربائي الحاد على المنازل والورش والمصانع والمزارع خسارة فادحة عامة وخاصة.

ثمة مشاريع تبنى الآن لإنتاج طاقة نظيفة من الشمس ستساعد أيضاً في إثراء الشبكة الكهربائية، ولعل ذلك كله يصوغ بارقة أمل عن وضع كهربائي أفضل لابد أن يؤثر بشكل إيجابي في واقعنا الاقتصادي لجهة زيادة الصادرات وتقليص المستوردات، وفي ذلك وفر للقطع الأجنبي وإغناء له ما يقلص التضخم المالي، وبخفض أسعار السلع المتنوعة.

إنها خطوة نحو انفراج في أزمة الغلاء تؤكد أن الكهرباء باتت هواء وحياة.

١٤٠ مركزاً صحياً و٣ مراكز نوعية مشاركة في الحملة الوطنية لسرطان الثدي بحمص

عبود لـ«الوطن»: تستهدف ٤٠ ألف سيدة بالمحافظة والإقبال عليها جيد

حمص- نبال إبراهيم

أكد رئيس دائرة الصحة الإنجابية في مديرية صحة حمص الدكتور محمد عبود لـ«الوطن» أن وزارة الصحة أطلقت مع بداية الشهر الجاري الحملة الوطنية للتوعية عن سرطان الثدي، منوهاً بأهمية الكشف المبكر بهدف رفع نسب الشفاء وخفض معدل الوفيات.

ولفت إلى أن الحملة التي ستستمر حتى نهاية الشهر الجاري تستهدف إجراء الفحوصات والاستقصاءات اللازمة للنساء اللواتي تجاوزن عمر ٢٠ سنة لإجراء الفحص السريري، واللواتي تجاوزن ٤٠ لإجراء تصوير الثدي الشعاعي، ولتحويل السيدات العاليات الخطورة بعمر أقل من ٤٠ سنة لإجراء التصوير بالأمواج فوق الصوتية.

وأشار الدكتور عبود إلى أنه يشارك بالحملة على مستوى القطاع العام بالمحافظة ١٤٠ مركزاً صحياً لإجراء الفحوصات السريرية، و٣ مراكز صحية نوعية تحوي وحدة عناية متكاملة للثدي موزعة في كل من مشافي (الباسل بكرم اللوز والباسل في حي الزهراء والوليد في حي الوعر)، مؤكداً أن الإقبال حالياً على الحملة بالمحافظة جيد.

و كشف عبود أن الحملة تستهدف نحو ٤٠ ألف سيدة في حمص كفحص سريري، وأنه تم التأكيد خلال الاجتماع التحضيري للمعنيات بالصحة الإنجابية والقابلات وفنيي الأشعة ورؤساء التمريض في المشافي العامة وباقي المراكز الصحية الكبيرة والتعريف بأهداف الحملة، على تحقيق هدف الحملة بالوصول إلى نسبة تغطية ١٠ بالمئة من النساء فحص سريري للسيدات وغير المتزوجات بأعمار ٢٠ سنة فما فوق والصور للحالات المشابهة عالية الخطورة، إضافة إلى توزيع الهدف على المناطق الصحية حسب الكثافة السكانية وتوفر الكادر البشري.

ولفت عبود إلى أنه تم تحضير وتجهيز عيادة الثدي المتكاملة لاستقبال السيدات والحالات وإجراء الفحوصات اللازمة والاطلاع بشكل يومي على مجريات الحملة في المشافي العامة وجاهزية أجهزة الإيكو والماموغراف والقارئ CR، مشيراً إلى أن أجهزة الماموغراف والإيكو في كل من مشافي الباسل بكرم اللوز والزهراء وابن الوليد.

وأشار الدكتور عبود إلى أن الحملة تتضمن إقامة عدد من الأنشطة والندوات التثقيفية وتدريب المستفيدات على خطوات طرق الفحص الذاتي والتعريف بعوامل الخطورة كنمط التغذية والبدانة ووجود إصابة بالعائلة والتدخين إلى جانب فعاليات علمية تسلط الضوء على مستجدات أورام الثدي وطرق العلاج.

انخفض الدولار... وانخفض سعر الأعلاف لكن الفروج «يرفض» أن يخفض أسعاره والتموين لا ترد!!

الوطن- خالد خالد

ارتفعت أسعار الفروج بشكل كبير من يوم الخميس لهذا اليوم فكيلو الشرحات ارتفع نحو ١٠ آلاف ليرة، من دون معرفة الأسباب، علماً أن سعر الصرف مستقر وسعر الأعلاف لم يتحرك، ولا توجد أعياد أو مناسبات كمبرر عند الباعة لارتفاع الفروج.

كما أن من المفترض أن الإعفاء الضريبي للمداجن والمباقر يخفض تكاليف العملية الإنتاجية ويسهم في دخول منتجين جدد وعودة آخرين إلى خط الإنتاج، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الحيواني بكل أشكاله من بيض ولحوم وألبان وأجبان وغيرها، وزيادة طرح تلك المنتجات بالأسواق وانخفاض سعرها!

وفي جولة لـ«الوطن» على بعض محلات الفروج في منطقة جديدة عرطوز بريف دمشق الغربي لوحظ حركة ضعيفة جداً وتكاد تكون معدومة على شراء الفروج بسبب ضعف القدرة الشرائية عند المواطنين وهو الأمر الذي أدى لعزوف الباعة عن شراء كميات كبيرة خشية عدم بيعها وبالتالي تلفها لغياب مصادر التخزين.

وبرر أحد تجار الفروج ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع مستلزمات الإنتاج من أعلاف ومحروقات وأدوية وبد عاملة، مؤكداً أن الأسعار الحالية لا تتناسب مع التكلفة، ولكن ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن أدى لعزوفهم عن شراء المادة، والعائلات الميسورة هي الوحيدة التي تشتري الفروج وبكميات ليست بكبيرة.

«الوطن» حاولت التواصل مع المعنيين في مديرية التجارة الداخلية بريف دمشق ولكن لم يتم الرد من المدير أو معاونه أو رئيس دائرة الأسعار من أجل الوقوف على أسباب ومبررات زيادة أسعار الفروج، كما أن آخر نشرة أصدرتها لأسعار الفروج رقمها ٦١ في الثاني من شهر تشرين الأول الحالي.

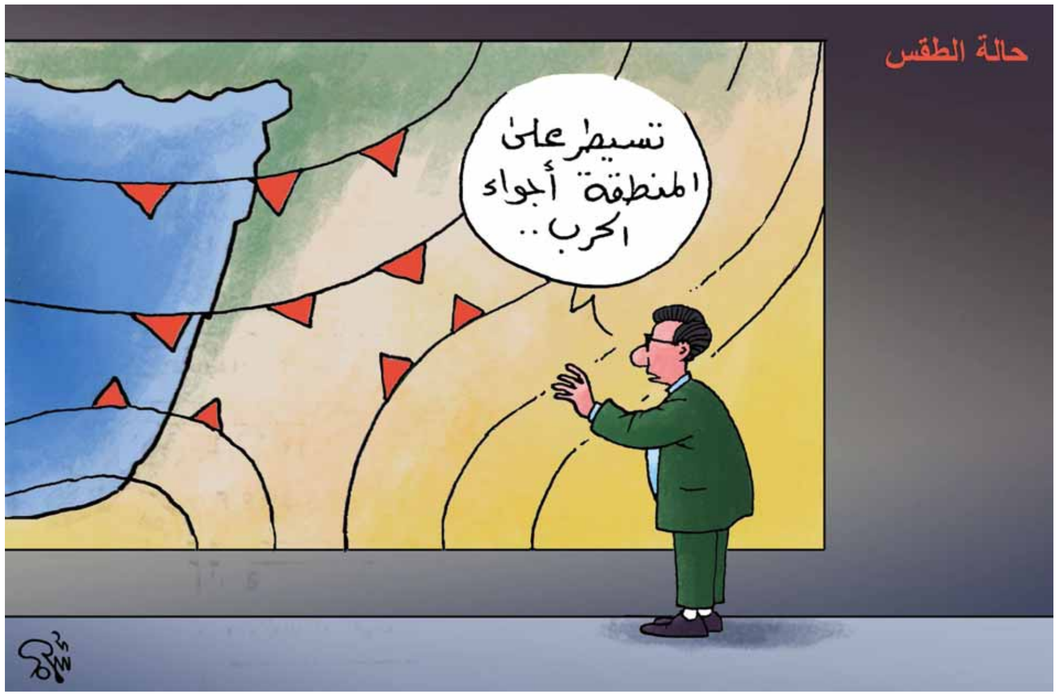

كيلو جبن الغنم أكثر من ٣٠ ألف ليرة

باعة: ٨٠ - ٩٠ بالمئة نسبة ارتفاع الأسعار بسبب المحروقات والأعلاف وأجور النقل

حماة- محمد أحمد خبازي

منذ منتصف آب الماضي وبالتزامن مع تحريك سعر المازوت والبنزين نحو الأعلى، ارتفعت أسعار الألبان والأجبان في حماة بنسبة ٨٠ – ٩٠ بالمئة، بسبب ارتفاع التكاليف وأجور النقل.

وأكد العديد من المواطنين لـ«الوطن»، أنهم أدخلوا الجبن ولبن الغنم في قائمة المواد الغذائية المحظر شراؤها، شأنها في ذلك شأن الكثير من المواد التي جعلها الغلاء الفاحش صعبة المنال.

وبيّن محمد وهو موظف ورب أسرة مكونة من ٥ أشخاص، أن لبن الغنم والجبن منذ شهر لم يدخلا بيته، لعدم قدرته على شرائهما. وأوضح أنه قبلاً كان يشتري الجبن للأولاد الصغار بالقطعة، أي بما يعادل ربع كيلو وفي أحسن الأحوال نصف كيلو، ومن اللبن عبوة كيلو، ولكن اليوم أصبح كيلو لبن الغنم شاق الشراء، فسعره قفز من ٩ آلاف ليرة إلى ١١ ألفاً ثم إلى ١٣ ألفاً، وكيلو الجبن تجاوز الـ٣٠ ألف ليرة.

بينما ذكرت «بثينة» وهي مهندسة وأم لولدين، أن الغلاء الفاحش الذي طال الأجبان والألبان في حماة، جعلها تلغيها من مائدة الفطور أو العشاء، التي أصبحت تقتصر على زيت الأوتا والزعتر فقط، بعد تحليق أسعار البيض أيضاً الذي أدى لاختفاء هذه المادة عن المائدة!

وذكر مروان وهو موظف أن الغلاء حرم أسرته الكثير من المواد الضرورية، ومنها الأجبان والألبان!.

وأكد عدد من الباعة في سوق اللبن بحماة لـ«الوطن» أن أسعار الألبان والأجبان شهدت ارتفاعات متتالية ما نسبته نحو ٨٠ – ٩٠ بالمئة عن الشهر الماضي.

وبيّنوا أن كيلو لبن الغنم في شهر نيسان كان بنحو ٥ آلاف ليرة، وفي أيار أصبح بنحو ٨ آلاف ليرة، وفي آب بات بنحو ٩٥٠٠ ليرة، واليوم يباع بـ١٣ ألف ليرة، وإذا كان مخلوطاً بلبن الماعز فيباع بنحو ١١ ألف ليرة، ولبن البقر بنحو ٨ آلاف ليرة.

وأوضحوا أن كيلو جبن الغنم كان في شهر نيسان الماضي بنحو ١٥ ألف ليرة، وفي أيار كان بنحو ١٨ ألف ليرة، وفي بداية آب كان بنحو ٢٢ ألف ليرة، واليوم يباع بنحو ٣٦ ألف ليرة إن لم يكن مغشوشاً، فالمغشوش يباع بنحو ٣٠ ألف ليرة!.

وعزا عدد من المنتجين وأصحاب ورشات ومعامل لإنتاج الألبان والأجبان ارتفاع أسعار منتجاتهم إلى ارتفاع سعر الحليب الذي كان بنحو ٤ آلاف ليرة واليوم بنحو ٧ ليرة بالجملة! إضافة إلى ذلك أجور النقل التي ارتفعت نحو ٨٠ بالمئة نتيجة ارتفاع سعر ليتر البنزين والمازوت.

وقال بعضهم: ولا تنسَ أسعار العلف التي ارتفعت مؤخراً بشكل مريع، فسعر الطن من الخلطة العلفية نحو ٢,٥ مليون ليرة!

حماية المستهلك بحماة بيّنت لـ«الوطن» أن تسعير الألبان والأجبان يتم بعد تقديم المنتجين والتجار بيانات تكلفة، مع تحديد هامش ربح معقول. وأوضحت أن الدوريات تتابع عمليات البيع وفق الأسعار المحددة والمعلنة، وكل مخالفة تستوجب العقوبة، وقد تم خلال الشهر الماضي تنظيم العشرات من الضبوط بحق المخالفين بالسعر والمواصفات.